مجلد ٦، عدد ٣، (١٢٢ – ١٣٩) سبتمبر ٢٠٢٣ ISSN 2537_ 0715

الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة

المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة

(IJSRSD)

الأثر المتوقع لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على تجارة مصر الزراعية في إفريقيا

محمد الشحات الزعبلاوى[١] - نشوى محمد سمير شعيب[٢]

[١]قسم بحوث السياسة الزراعية وتقييم المشروعات – [٢]معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية

معلومات البحث

الكلمات المفتاحية: التجارة الزراعية – اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية – نموذج الجاذبية- Panel Data

المؤلف: **محمد الشحات الزعبلاوى**

التسجيل: يونيو ٢٠٢٣

الموافقة: سبتمبر ٢٠٢٣

المستخلص

يعتبر قطاع الزراعة في مصر هو أساس التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية بها، وتعتبر التجارة الخارجية الزراعية خير دليل على مدى قوة هذا القطاع الاقتصادى الهام. هذا وتتمتع الزراعة بإمكانيات استثنائية لزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية، وتلبية الطلب المحلي، وتسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين الشمولية بسبب الروابط بين المنبع والمصب، مما يزيد من القيمة المضافة ويلبي الطلب المحلي الجديد ويدخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المسئولين عن ٨٠٪ من إنتاج الغذاء في إفريقيا إلى سلاسل التوريد الأوسع. ومع ذلك، فإن الاستفادة من الروابط القارية المعززة ليست عملية تلقائية، وستكون هناك حاجة إلى استراتيجيات وطنية هادفة لتحقيق أقصى استفادة من أفريقيا المتكاملة. لذلك وجب تقييم الأثر المحتمل لاتفاقيات التجارة الحرة على مصر لتخطيط تلك الاستراتيجيات، ولتعظيم الفائدة من اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. اعتمدت الدراسة بشكل رئيسى على نموذج الجاذبية لتقييم الآثار المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المقترحة على التجارة الزراعية بين مصر والقارة الإفريقية، وبشكل أكثر تحديداً، دراسة الآثار المحتملة للبروتوكول المقترح لتخفيض التعريفة الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تجارة السلع الزراعية بين مصر وإفريقيا. كذلك استخدمت الدراسة منهج المتغيرات الصورية داخل نموذج الجاذبية. تم توظيف البيانات المقطعية (**Panel Data**) والسلاسل الزمنية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١) لمجموعتين من البلدان الإفريقية وهى دول شمال وجنوب شرق إفريقيا، ودول غرب ووسط إفريقيا. تؤكد النتائج أن موقع مصر الجيوسياسى سوف يزيد من فرص تجارة مصر الزراعية فى القارة الإفريقية عند التفعيل الكامل لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. بينت النتائج أن صافي تأثير إنشاء التجارة هو ٠.٩١٦. كما أظهرت النتائج أنه في إقليم شمال وجنوب شرق إفريقيا، ستؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المقترحة إلى زيادة تجارة مصر الزراعية مع هذا الإقليم بنسبة ٩١%. تظهر نتائج البحث أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المقترحة سيكون لها تأثير إيجابي من حيث تعزيز التجارة الزراعية بين مصر والبلدان الأفريقية.

Expected Impact of the African Continental Free Trade Agreement on Egypt's Agricultural Trade in Africa

Mohamed Elshahat Elzaabalawy[1] - Nashwa Mohamed Samir Shoaib[2]

[1]Agricultural Policy and Project Evaluation Department - [2]Agricultural Economics Research Institute - Agricultural Research Center

ARTICLE INFO

Keywords:

Sustainable development- Geology- Environment - Renewable energies - Geoengineering - Tourism

Corresponding author:

Saleh A. Emhanna

Received Feb. 2023

Accepted Sept. 2023

ABSTRACT

Agriculture is the backbone of life on earth, and as Egypt is an agricultural country, the agricultural sector is the basis for development and achieving economic well-being in it. Agricultural foreign trade is the best evidence of the strength of this important economic sector. Agriculture also has exceptional potential to increase intra-African trade, meet domestic demand, accelerate GDP growth, create new jobs, and improve inclusiveness due to upstream-downstream linkages, which increases value added, meets new domestic demand and brings in smallholder farmers responsible for 80% of Africa's food production goes to wider supply chains. However, benefiting from enhanced continental linkages is not an automatic process, and targeted national strategies will be required to make the most of an integrated Africa. Therefore, the potential impact of free trade agreements on Egypt must be evaluated in order to plan these strategies and to achieve the maximum benefit from the African Continental Free Trade Agreement. The study relied mainly on the gravity model to assess the potential effects of the proposed African Continental Free Trade Area on agricultural trade between Egypt and the African continent, and more specifically, to study the potential effects of the proposed tariff reduction protocol for the African Continental Free Trade Area on agricultural trade between Egypt and Africa. The study also used the method of nominal variables within the gravity model. Panel data and time series were employed during the period (2000-2021) for two groups of African countries, North and Southeast Africa, and West and Central Africa. The results confirm that Egypt's geopolitical location will increase Egypt's agricultural

trade opportunities in the African continent at The full activation of the African Continental Free Trade Agreement. The results also showed that the net effect of creating trade is 0.916.These results show that in the North and Southeast Africa region, the proposed African Continental Free Trade Area will lead to an increase in Egypt's agricultural trade with this region by 91%.Generally The results of the research show that the proposed African Continental Free Trade Area will have a positive impact in terms of promoting agricultural trade between Egypt and African countries. In order to benefit from the agreement in general and Egypt's agricultural trade in particular, the study recommended the importance of investing in infrastructure for the establishment of logistic centers within the continent.

مقدمة

الزراعة هى عصب الحياة على الأرض، وبوصف مصر أنها دولة زراعية فقطاع الزراعة هو أساس التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، ويعتبر أداء التجارة الخارجية الزراعية خير دليل على مدى قوة هذا القطاع الاقتصادى الهام. خلال عام ٢٠٢١ سجل قطاع الحاصلات الزراعية المركز الخامس في حجم الصادرات المصرية، حيث بلغت قيمة صادراته نحو ٢.٠٢٦ مليار دولار، هذا وقد سجل اجمالى صادرات مصر للقارة الإفريقية بدون الدول العربية ما قيمته ١.٨٥٤ مليار دولار في نفس العام، حين سجلت صادرات مصر من الحاصلات الزراعية للقارة الإفريقية ٥٩ ألف طن بقيمة بلغت نحو ٤٣ مليون دولار خلال الموسم التصديرى ٢٠٢١-٢٠٢٢ (الهيئة العامة للرقابة على الصادرات، ٢٠٢٣).

تشكل الزراعة ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ويعمل بها حوالي نصف سكانها، لكن القارة لا تزال تستورد مليارات الدولارات من المنتجات الزراعية كل عام. تم تحديد فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث أشار إلى أنه من المتوقع أن ينمو الدور الرئيسي الذي تلعبه الزراعة في اقتصاد القارة من حيث القوة والحجم بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التي أُبرمت في فبراير ٢٠٢١ وهي الآن على قدم وساق.

وفقاً لتقرير (Insight) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فمن المتوقع أن تستضيف منطقة التجارة الحرة حقبة جديدة للأعمال والاستثمار العالميين في إفريقيا، وهي واحدة من أكبر مناطق العالم من حيث عدد السكان البالغ ١.٧ مليار، والإشراف على ٦.٧ تريليون دولار في الإنفاق الاستهلاكي والتجاري بحلول عام ٢٠٣٠. ووفقًا لتقرير المنتدى، تتمتع الزراعة بإمكانيات استثنائية لزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية، وتلبية الطلب المحلي، وتسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين الشمولية بسبب الروابط بين المنبع والمصب، مما يزيد من القيمة المضافة ويلبي الطلب المحلي الجديد ويدخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المسئولين عن ٨٠٪ من إنتاج الغذاء في إفريقيا إلى سلاسل التوريد الأوسع. سيؤدي هذا النمو في الزراعة والتصنيع الزراعي إلى دفع استثمارات جديدة من داخل القارة وخارجها. ويمكن للسوق المشتركة التي تم تقديمها بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية الاستفادة من الاختلافات الإقليمية في نقاط القوة والقدرة التنافسية للتنوع داخل أفريقيا في سلاسل القيمة الغذائية والتخصصات والمخرجات الرئيسية. ومن ثم ستساعد زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تقليل الاعتماد على المدخلات الزراعية الأجنبية.

في الوقت الحالي، تستورد القارة حوالي ٥٠ مليار دولار من المنتجات الزراعية سنويًا. وبحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن تزداد التجارة الزراعية بين البلدان الأفريقية بنسبة ٥٧٤٪ إذا تم إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات، ليمثل انتصار هائل لقارة تعثرت تاريخيا بسبب الاعتماد غير الضروري على الاقتصاديات الخارجية (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٢٣).

مشكلة الدراسة:

يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن تؤثر على التجارة الزراعية الأفريقية، حيث أن النمو في اقتصاد الدول الأعضاء يمكن أن يزيد الطلب على المنتجات الزراعية، مما يوفر فرصاً متزايدة للزراعة ونمو الأعمال التجارية الزراعية في المنطقة. وبالفعل يفوق الطلب الزراعي الإنتاج في المنطقة لدرجة أن أفريقيا لا تزال مستورداً صافياً للمنتجات الزراعية. ومن ثم، ستساعد زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية في تقليل الاعتماد على المدخلات الزراعية الأجنبية. ومع ذلك، فإن الاستفادة من الروابط القارية المعززة ليست عملية تلقائية، وستكون هناك حاجة إلى استراتيجيات وطنية هادفة لتحقيق أقصى استفادة من التكامل فى أفريقيا. لذلك وجب تقييم الأثر المحتمل لاتفاقيات التجارة الحرة على مصر لتخطيط تلك الاستراتيجيات، ولتحقيق الفائدة القصوى من اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

هدف البحث:

بناءً على مشكلة الدراسة، وقدرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تغيير قواعد التجارة الخارجية الزراعية بالنسبة للقارة ومصر، وباعتبار أن مصر من الدول الإفريقية الهامة والمؤثرة ذات الثقل الاقتصادى بالمنطقة، استهدف البحث التعرف على الأثر المحتمل لاتفاقية التجارة الحرة الإفريقية على التجارة الزراعية المصرية في إفريقيا، خاصة أن تلك الاتفاقية حديثة العهد، وعدد قليل جدًا من الأبحاث تناول آثارها المتعلقة بالتجارة الزراعية المصرية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسى على نموذج الجاذبية لتقييم الآثار المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المقترحة على التجارة الزراعية بين مصر والقارة الإفريقية، وبشكل أكثر تحديداً، دراسة الآثار المحتملة للبروتوكول المقترح لتخفيض التعريفة الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تجارة السلع الزراعية بين مصر وإفريقيا. كذلك استخدمت الدراسة أسلوب المتغيرات الصورية داخل نموذج الجاذبية، كما اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الوصفى فى توضيح الجوانب الخاصة بوضع التجارة بشكل عام فى مصر وأفريقيا، وتجارة السلع الزراعية بشكل خاص.

نموذج الجاذبية هو أداة من أدوات الاقتصاد القياسى لتقدير التدفقات التجارية، وقياس تأثير اتفاقيات التجارة الحرة، ليس ذلك فحسب، ولكن يقيس أيضاً آثار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وعضوية منظمة التجارة العالمية، واتحادات العملات، وتدفقات الهجرة والاستثمار الأجنبي المباشر وحتى الكوارث. وتكمن الفائدة الرئيسية لنموذج الجاذبية في تقييم اتفاقية التجارة الحرة، حيث يمكنه التحكم في تأثير العديد من المحددات التجارية الأخرى إلى جانب اتفاقية التجارة الحرة حسب الضرورة.

يماثل نموذج الجاذبية للتجارة قانون نيوتن للجاذبية في الفيزياء، حيث يربط واردات الدولة i من الدولة j (Mij) بشكل إيجابي إلى إجمالى الناتج المحلي (GDP) للبلد المستورد (Yi) وإجمالى الناتج المحلي من التصدير للبلد (Yj)، ولكن بشكل سلبي بالنسبة للمسافة الجغرافية بين الدول المستوردة والمصدرة (Dij):

$$M_{ij} = G\frac{Y_i Y_j}{D_{ij}} \qquad (1)$$

حيث (G) ثابت.

عند وضع معادلة (١) فى الشكل اللوغاريتمي وإضافة مصطلح خطأ عشوائي (uij)، تصبح معادلة الجاذبية الأساسية كما يلى:

$$\ln M_{ij} = G + \beta_1 \ln Y_i + \beta_2 \ln Y_j + \beta_3 \ln D_{ij} + u_{ij} \qquad (2)$$

حيث $B_{1,2,3}$ هي معامل المتغيرات التفسيرية. بالنظر إلى العلاقات المفترضة في نموذج الجاذبية، فمن المتوقع أن تكون B_1 و B_2 موجبة الإشارة، بينما يتوقع أن تكون B_3 سالبة الإشارة. وتعبر المسافة الجغرافية بين الدول المستوردة والمصدرة في معادلة الجاذبية عن تكاليف التجارة، وتعتبر من معوقات التجارة الثنائية. لكن يمكن إضافة المتغيرات الأخرى التي تحدد تكاليف التجارة مثل: الجوار، واللغة المشتركة، والروابط الاستعمارية، والعملة المشتركة، أو ما إذا كانت البلدان المستوردة أو المصدرة جزر أو غير ساحلية إلى هذه المعادلة الأساسية إلى جانب متغيرات توضيحية أخرى. ويتضح من ذلك أن التجارة الثنائية ليست دالة فى المسافة بين البلدين فقط، ولكن أيضاً المسافة بين البلدين ومن البلدان الأخرى. لقد صاغ (Anderson J and E. van Wincoop. 2003) مصطلح "المقاومة التجارية المتعددة الأطراف" للإشارة إلى المسافة بين الزوجين التجاريين مقابل بقية العالم: كلما زادت المقاومة متعددة الأطراف، كلما زاد التبادل التجاري بين البلدين بعضهم البعض والعكس صحيح.

الأساليب القائمة على نموذج الجاذبية:

طور كل من (Anderson. 1979) و (Feenstra et al. 1998) الأسس النظرية لاشتقاق نموذج الجاذبية بشكل علمى وعملى تطبيقى. وعبر هذا التطور في النموذج يتم تحديد التدفقات التجارية الثنائية من خلال حجم اقتصاد البلدين والمسافة بينهما، مع امكانية توسيع النموذج ليشمل محددات أخرى ذات صلة بالتجارة. فى هذه الدراسة تم تحديد نموذج الجاذبية القياسي التالي واستخدامه لفحص تأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التجارة الزراعية بين مصر وإفريقيا:

$$T_{ij} = \alpha Y_i^{\beta_1} Y_j^{\beta_2} D_{ij}^{\beta_3} N_{ij}^{\beta_4} RTA_{ij}^{\beta_5} A_i^{\beta_6} REM_{ij}^{\beta_7} Pm_{jt}^{\beta_8} \eta_{ij}$$

حيث:

Tij هي التجارة الثنائية بين الدولة i و j

Y إجمالى الناتج المحلي الزراعى الحقيقي.

N عدد السكان.

D المسافة الثنائية

A المتغيرات الأخرى ذات الصلة (العوامل الثقافية والجغرافية مثل اللغة الرسمية المشتركة، والحدود المشتركة، وكونها ساحلية أم لا، وسعر الصرف الثنائي بين البلدان الشريكة).

RTA تعبر عن العضوية في التجمعات الإقليمية.

REM مؤشر المسافة الذي يجسد مصطلح المقاومة التجارية المتعددة الأطراف، ويقيس هذا المتغير متوسط مسافة البلد i من جميع البلدان التجارية. ومن ثم فإن العلامة المتوقعة للمعامل موجبة مما يوحي بأن المزيد من البلدان النائية (بسبب مقاومة أقل من حولها) تتاجر أكثر بين بعضها البعض.

Pm سعر الاستيراد الذي من المتوقع أن يكون له معامل سلبي

η المتغير العشوائي

تم تعريف متغيرات نموذج الدراسة بجدول (١) بالملحق.

ومن نتائج تقدير النموذج، يتم القيام بمحاكاة لتقييم الأثر التجاري لخفض التعريفة بين مصر وأعضاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويتم ذلك عن طريق فحص تأثيرات تحويل التجارة وإنشاء التجارة باتباع منهج المتغيرات الصورية (حيث يتم تفعيل المتغير الصورى عندما ينتمي زوج من البلدان إلى اتفاقية التجارة الحرة، ويتم إيقافه عندما لا يكونان كذلك). كما يتم استخدام قيمة مرونة سعر الاستيراد المدرجة في النموذج. تم استخدام أسلوب OLS اللوغاريتمي الخطي فى تقدير نموذج الجاذبية للحصول على تقديرات غير متحيزة. وبالتالي، يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة Psedo Poisson Maximum Likossible (PPML) التي تعالج المشكلات المرتبطة باستخدام OLS والنموذج اللوغاريتمي الخطي.

إن استخدام مقدر PPML له ما يبرره، وذلك لعدة أسباب هى:

أولاً: يراعي مقدر PPML التحيز المرتبط بالمرونة المتغايرة الذي يميز بيانات التجارة الدولية وتقديرها اللوغاريتمي الخطي. كما يؤدي تقدير نماذج الجاذبية باستخدام مقدر OLS الخطي إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة عند وجود تغاير فى المرونة.

ثانيًا: مقدر PPML قادر على الاستفادة من المعلومات الواردة في التدفقات التجارية ذات القيم الصفرية. ومن العيوب الملحوظة في نهج OLS أنه لا يأخذ مثل هذه الأمور فى الاعتبار، خاصةً عندما يتم تحويل البيانات إلى شكل لوغاريتمي.

ثالثًا: نظرًا للخاصية المضافة لمقدر PPML، تظل تأثيرات الجاذبية الثابتة مطابقة لشروطها الهيكلية المقابلة. وأخيرًا، يمكن أيضًا استخدام مقدر PPML لحساب تأثيرات التوازن العام للسياسات المتعلقة بالتجارة. وكاختبار لقوة النموذج يتم عمل وتقدير المواصفات البديلة لنموذج الجاذبية، حيث أكدت النتيجة جودة واستقرار تقديرات المعلمات الواردة في جدول التحليل.

تم الحصول علي بيانات الدراسة من كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD. 2023)، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة (COMTRADE. 2023)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO. 2023). وللوفاء باحتياجات نموذج التقدير القياسى تم توظيف البيانات المقطعية (**Panel Data**) والسلاسل الزمنية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١) لمجموعتين من البلدان الإفريقية مبينة بجدول (٢) بالملحق، تمثل إقليمان من أقاليم القارة افريقية، بهدف قصر نطاق الدراسة على مستوى يمكن التعامل معه وإدارته وهي: إقليم دول شمال وجنوب شرق إفريقيا، وإقليم دول غرب ووسط إفريقيا. تم اختيار هاتان المجموعتان من الدول لأسباب منطقية وهى أن هناك مستوى من التكامل في كل مجموعة، إضافة إلى تراثها التاريخي الذي شكل هيكلها الاقتصادي، والسبب الأخر هو أن كلاً من الإقليمان يكون منطقة تجارة حرة خاصة بها، فدول شمال وجنوب شرق إفريقيا، تندمج معظمها في السوق المشتركة الشرقية والجنوبية لإفريقيا (COMESA)، أما دول غرب ووسط إفريقيا، فتندمج في تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، كما أن مصر مشارك رئيسى في كل منهما، ومعظم صادرات مصر لإفريقيا هى لدول ضمن هاتان المنطقتان.

بعد تقدير نموذج الجاذبية بين مصر وكل من الكتلتين القاريتين (الإقليمان) فى المرحلة الأولى، تم دمج الكتلتين في كتلة واحدة في المرحلة الثانية من التحليل لتوضيح التأثير بين مصر والقارة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المقترحة.

نظرة عامة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية:(African Continental Free Trade Area (AfCFTA

تم الاتفاق على خارطة طريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في عام ٢٠١٢، خلال الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، والتي عقدت في أديس أبابا بإثيوبيا، والتى بدأت المفاوضات بشأنها في عام ٢٠١٥. اعتمدت القمة الأفريقية الاستثنائية العاشرة التي عقدت في رواندا في مارس ٢٠١٨ النص القانوني للاتفاقية وفتحت للتوقيع والتصديق من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. بحلول أبريل ٢٠١٩ صادقت ٢٢ دولة عضو على الاتفاقية، وهو العدد المطلوب لدخولها حيز التنفيذ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩. اعتبارًا من يونيو ٢٠٢١ وقعت ٥٤ دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأودعت ٣٥ دولة صكوك تصديقها.

كان هدف تنمية القارة من خلال الاستفادة من فرص زيادة التكامل القاري جزءًا من خطة عمل لاغوس عام ١٩٨٠ بدعم من منظمة الوحدة الأفريقية، وتجسد في معاهدة أبوجا عام ١٩٩١ التي نصت على قيام مجتمع اقتصادي أفريقي، منذ ذلك الحين أكدت

العديد من مبادرات التكامل القاري هذا الهدف، بما في ذلك القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٠، وخطة عمل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية لعام ٢٠١٢ (ECA, AU, AfDB and UNCTAD .2019)

مناطق التجارة الحرة الحالية بالقارة:

تعتبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا لبنات بناء مهمة في التكامل الأفريقي، ومن المتوقع أن تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمظلة لمختلف مناطق التجارة الحرة في القارة. في الوقت الحالي هناك ثماني مجموعات إقليمية، كما هو موضح في الشكل (١)، وتشمل هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية كل من: اتحاد المغرب العربي (UMA) المكون من دول شمال إفريقيا. والأخرى هي السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، والتي تضم ٢١ دولة في شرق وجنوب وشمال إفريقيا. ومن بين هذه الدول هناك ١٦ دولة تشارك مشاركة كاملة في منطقة التجارة الحرة للكوميسا باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإسواتينيا وإثيوبيا والصومال (COMESA. 2022).

EAC
(تجمع شرق إفريقيا)
7دول أعضاء

COMESA
(السوق المشتركة الشرقية والجنوبية
لأفريقيا) ٢١ دولة عضو

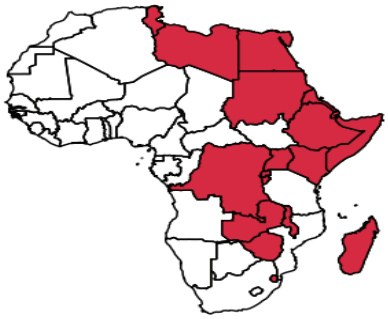

(المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)
١٥ دولة عض

CEN-SAD
(تجمع دول الساحل والصحراء)
29 دولة عضو

(المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا)
١٠ دول أعضاء

INTERGOVERNMENTAL
(الهيئة الحكومية للتنمية)
8 دول أعضاء

SADC
(المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)
15دولة عضو

AMU
(اتحاد المغرب العربي)
5 دول أعضاء

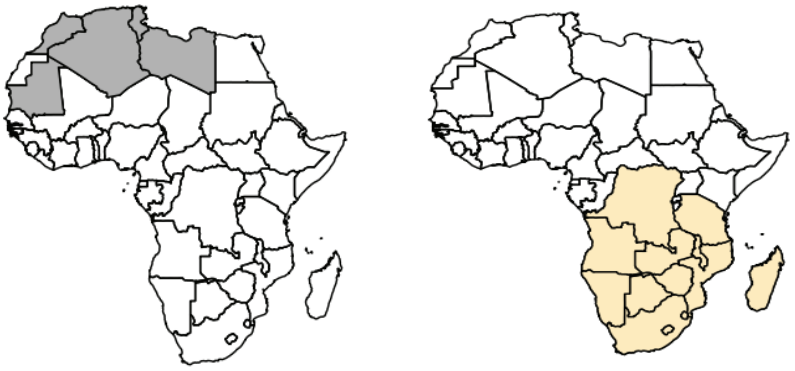

شكل (١): المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا.

المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية، خدمة البحوث الاقتصادية.

يغطي مجتمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) شمال وغرب إفريقيا ودول الساحل الأخرى بإجمالي ناتج محلي يبلغ ١.٣ تريليون دولار، مما يجعله أكبر تجمع اقتصادي إقليمي في القارة (PACCI. 2012a). وتهدف مجموعة شرق إفريقيا (EAC) إلى أن تصبح اتحادًا جمركيًا ونقديًا، وتتكون الآن من ٧ دول بعد القبول الرسمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية كعضو (EAC. 2022). تمثل المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) في الغالب دولًا في وسط إفريقيا وتهدف أيضًا إلى العمل كمنطقة تجارة حرة واتحاد جمركي. وفي غرب إفريقيا، تعد المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ثالث أكبر مجموعة في إفريقيا بعد تجمع دول الساحل والصحراء والكوميسا، وقد تم تأسيسها أيضًا لتكون بمثابة سوق مشترك واتحاد جمركي. تم تشكيل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) في عام ١٩٩٦، وذلك للتعامل مع القضايا المتعلقة بالجفاف والتصحر في القرن الأفريقي، لتحل محل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية السابقة.

أخيرًا، تعد مجموعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) من بين أربعة من أكبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا التي تغطي دول شرق ووسط وجنوب إفريقيا. وكما هو واضح في الشكل (١)، فإن العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية لديها عضويات متداخلة مع معظمها وتشترك في حدود مشتركة، كما كانت اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية بين الكوميسا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خطوة مهمة للتكامل الإقليمي وساهمت في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. (Steenkamp and Ferreira. 2020).

بروتوكولات اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية:

سوف تخلق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سوقًا أفريقيًا متكاملًا يضم ١.٢ مليار شخص، أي ما يعادل تقريبًا عدد سكان الهند، وأكبر سوق منفرد للسلع والخدمات في العالم حسب عدد البلدان. تهدف الاتفاقية إلى إزالة التعريفات الجمركية على ٩٧٪ من السلع المستوردة من الدول الأعضاء على مدى فترة تتراوح بين ٥ و ١٥ عامًا من دخولها حيز التنفيذ. كما تهدف إلى تقليل الحواجز غير الجمركية مع تعزيز تنسيق المعايير والتعاون الجمركي وتسهيل التجارة. يتجاوز نطاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية نطاق اتفاقيات التجارة الحرة التقليدية. حيث تتجاوز بروتوكولات الاتفاقية التجارة في السلع لتشمل التجارة في الخدمات والقواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات والاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية. يوضح جدول (١) يضح بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتُستكمل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ببروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في التأسيس، والذي يهدف إلى تسهيل حركة الأشخاص عبر القارة، وسوق النقل الجوي الإفريقي الموحد والذي يهدف إلى تحسين الكفاءة في النقل الجوي القاري وزيادة حصة القارة في صناعة الطيران العالمية (ECA and AU .2018).

جدول (١): برتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	**بروتوكول بشأن التجارة في السلع**	- إلغاء الرسوم والقيود الكمية على الواردات - معاملة متساوية للواردات والمنتجات المحلية - إزالة الحواجز غير الجمركية - قواعد المنشأ - تعاون السلطات الجمركية - تيسير التجارة والعبور - المعالجات التجارية، والحماية للصناعات الناشئة والاستثناءات العامة - التعاون في معايير ولوائح المنتج - المساعدة الفنية وبناء القدرات والتعاون
	بروتوكول التجارة في الخدمات	- شفافية لوائح الخدمة - الاعتراف المتبادل بالمعايير والترخيص والاعتماد لموردي الخدمات - التحرير التدريجي لقطاعات الخدمات - يجب أن يعامل مقدمو الخدمات معاملة لا تقل تفضيلاً عن الموردين المحليين في القطاعات المحررة - توفير الاستثناءات العامة والأمنية
	بروتوكول بشأن تسوية المنازعات	- قواعد وإجراءات تسوية المنازعات داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
	مفاوضات المرحلة الثانية	- حقوق الملكية الفكرية - الاستثمار - سياسات المنافسة
	مفاوضات المرحلة ٣	- التجارة الإلكترونية

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي (٢٠١٨)، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/43253/b11975106.pdf

على الرغم من أن التجارة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بدأت رسميًا في ١ يناير ٢٠٢١، إلا أن التعاملات التجارية بموجب الشروط التفضيلية للاتفاقية كانت محدودة بسبب عدد من القضايا العالقة التي تحتاج إلى معالجة. من بين هذه القضايا الرئيسية:

- الانتهاء من جداول التعريفة الجمركية لتجارة السلع (أي قوائم ٩٠٪ من خطوط الإنتاج غير الحساسة، و ٧٪ من البنود الحساسة، و ٣٪ من المنتجات المستبعدة).
- الالتزامات على قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية وهي: النقل والاتصالات والخدمات المالية والسياحة وخدمات الأعمال.
- وضع اللمسات الأخيرة على قواعد المنشأ (أي القواعد التي تحدد نسبة المكونات الوطنية في السلع التي تمنح امتيازات جمركية في منطقة التجارة الحرة) وخاصة السكر والمنسوجات والملابس وزيوت الطعام.
- وضع البنية التحتية الجمركية اللازمة لتسهيل التجارة التفضيلية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (باستثناء مصر وغانا وجنوب إفريقيا، التي وضعت بالفعل الترتيبات الجمركية المطلوبة).

النتائج والمناقشة:

الوضع الحالى لتجارة مصر الخارجية:

تضاعفت صادرات مصر إلى إفريقيا ثلاث مرات منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تمثل ١٥.٤٪ من إجمالي الصادرات المصرية، كما هو موضح بشكل (٢)، لكن تظل أوروبا الوجهة الرئيسية للصادرات المصرية، حيث تمثل ٣١.١ ٪ من إجمالى الصادرات المصرية، تليها عن كثب غرب آسيا (٣٠.٥ ٪)، والتي تشمل دولًا في الشرق الأوسط. أما فى الداخل الإفريقى يوضح شكل (٣) أن مصر تصدر بشكل أساسي إلى دول شمال إفريقيا الشقيقة، وفي المراكز الثلاثة الأولى ليبيا والجزائر والمغرب. في حين أن أفضل الوجهات في إفريقيا جنوب الصحراء هي كينيا وإثيوبيا ونيجيريا. وتعتبر حصة أفريقيا من الواردات إلى مصر أقل بخمس مرات من نصيبها من الصادرات، لتمثل حوالي ٣٪. على النقيض من ذلك، تمثل أوروبا ما يصل إلى ٣٧.٣٪ من الواردات. تشمل أهم مصادر مصر من إفريقيا الجزائر (٦٠.٪) وكينيا (٥٠.٪) وزامبيا (٤٠.٪). أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تحقق مصر معها فائضًا تجاريًا، حيث بلغ في المتوسط ٣ مليارات دولار سنويًا خلال ٢٠١٨-٢٠٢١. وتتماشى مشاركة مصر المنخفضة نسبيًا في التجارة البينية مع الاتجاهات السائدة في القارة الإفريقية.

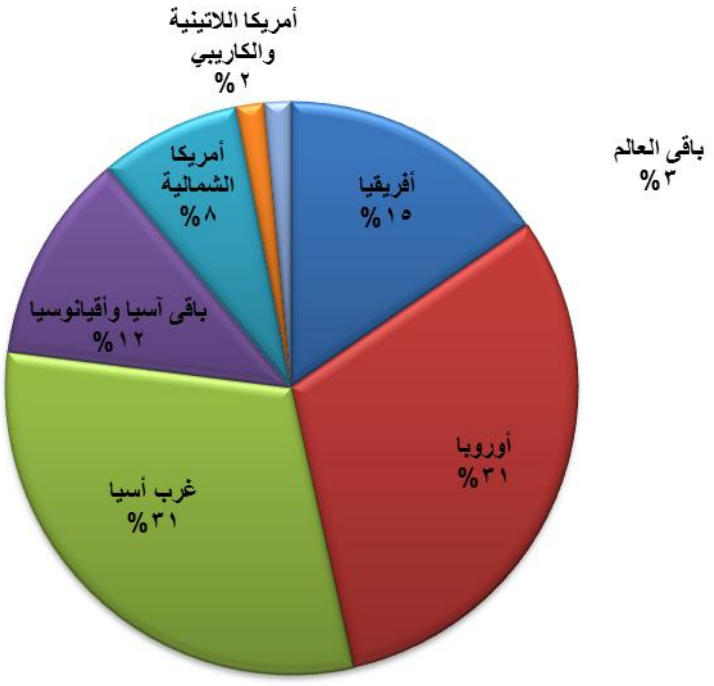

شكل (٢): صادرات مصر السلعية حسب المنطقة الجغرافية ووجهات تصديرها العشر في أفريقيا، (%) من اجمالى الصادرات خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، ٢٠٢٣. https://comtrade.un.org.

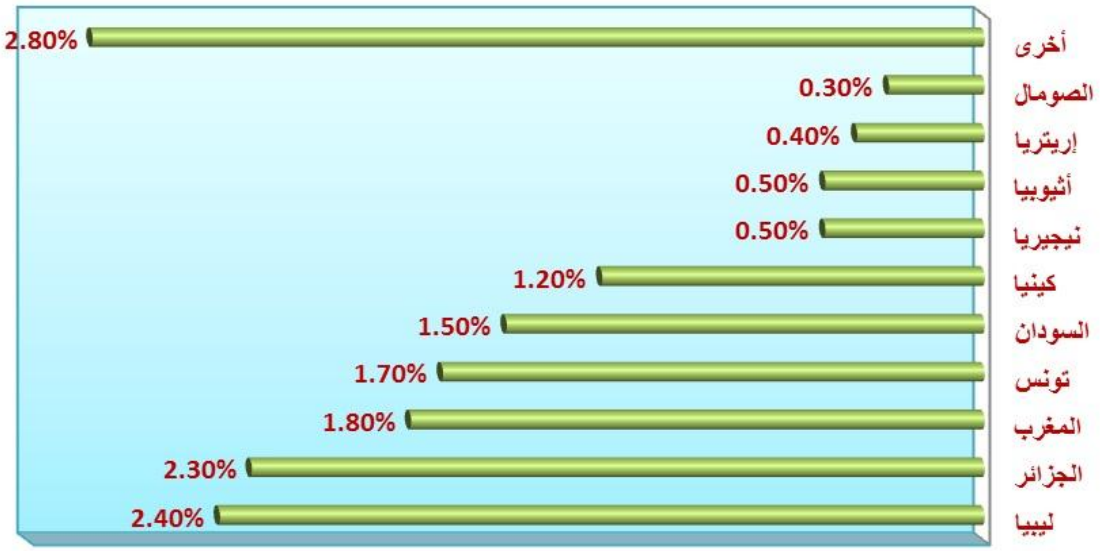

شكل (٣): توزيع الصادرات المصرية إلي الدول الإفريقية (%) كمتوسط للفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢١ م

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، ٢٠٢٣. https://comtrade.un.org.

فرص التجارة الزراعية المصرية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

يمكن أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المزيد من الحجم لصادرات مصر الزراعية الأفريقية مع زيادة تطورها، وبالتالي تحسين مشاركة مصر في الاقتصاد العالمي. تعتبر مصر خامس أكبر مصدر في إفريقيا حيث تمثل ٦.٣٪ من الصادرات القارية، أي أقل بثلاث مرات من أكبر مصدر في إفريقيا وهى جنوب إفريقيا (٢٠٪)، ومثل مستوى المغرب (٦.١٪). يمكن لمنطقة التجارة الحرة أن تؤثر على التجارة الزراعية الأفريقية، حيث أن النمو في اقتصاد الدول الأعضاء يمكن أن يزيد الطلب على المنتجات الزراعية، مما يوفر فرصًا متزايدة للزراعة ونمو الأعمال التجارية الزراعية في المنطقة. بالفعل يفوق الطلب الزراعي الإنتاج في المنطقة لدرجة أن أفريقيا لا تزال مستورداً صافياً للمنتجات الزراعية.

قد تكون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) قريبًا من بين أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم بمجرد تنفيذها بالكامل، لتصبح قيمة التداول التجارى ٣.٤ تريليون دولار وفقًا لدراسة أجراها البنك الدولي لعام ٢٠٢٠. ويقدر البنك الدولي أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لديها القدرة على انتشال ملايين الناس من براثن الفقر، وزيادة إجمالي الصادرات بما يصل إلى ٥٦٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٥، والدخل بنسبة ٧%، والأجور بنحو ١٠%. وعلى الرغم من إمكانية نمو التجارة الزراعية في أفريقيا بسبب منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن هناك بعض التحديات، حيث لا يزال الاتصال بين البلدان المجاورة ضعيفًا بسبب عدم كفاية البنية التحتية وضعف المؤسسات الاقتصادية وشروط الخدمات والسياسات العامة والحواجز اللغوية (De Melo and Tsikata. 2014). تم إنشاء الكثير من البنية التحتية التجارية الحالية لأفريقيا خلال الفترة الاستعمارية (أي تقريبًا من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين) لاستخراج ثروات القارة من الموارد الطبيعية. ونتيجة لعدم وجود البنية التحتية المناسبة بالقارة، فإن تكاليف النقل والتخزين والمعاملات بها تعتبر الأعلى في العالم. يمكن أن تعرقل هذه التحديات النمو الزراعي والتنمية التي قد تأتي من منطقة التجارة الحرة. علاوة على ذلك، منذ أزمات أسعار الغذاء العالمية الأخيرة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، نفذت الحكومات الأفريقية بشكل متزايد سياسات محلية مختلفة مصممة لتعزيز الإنتاج الزراعي

المحلي والأمن الغذائي الذي قد يشوه الأسواق ويزعزع استقرارها. على سبيل المثال، غالبًا ما تُستخدم رسوم الاستيراد لتعزيز الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك الأرز في غرب إفريقيا أو حظر تصدير الذرة في شرق وجنوب إفريقيا(Johnson, M. E., and P. Dorosh. 2017). بالإضافة لتخصص العديد من البلدان حصصًا كبيرة من ميزانياتها الزراعية (أكثر من ١ مليار دولار سنويًا) لبرامج دعم المدخلات التي تهدف إلى زيادة الغلة أو غيرها من مخططات دعم أسعار المنتجين (Pernechele et al.٢٠١٨).

نماذج الجاذبية وتقييم اتفاقية التجارة الحرة:

يستخدم نموذج الجاذبية لتقييم اتفاقيات التجارة الحرة عبر تضمين متغير ثنائي يشير إلى ما إذا كان زوج من البلدان التجارية ينتمي إلى اتفاقية التجارة الحرة أم لا. هذا المتغير يوضح الفرق بين التدفقات الفعلية وحجم التجارة المفسرة بالمتغيرات في النموذج الأساسى. باستخدام هذا المتغير يمكن تقدير ما إذا كان لاتفاقية التجارة الحرة تأثير ذو دلالة إحصائية على التدفقات التجارية أم لا. فى حال كانت معنوية وإيجابية فيمكننا أن نستنتج أن اتفاقية التجارة الحرة كان لها بالفعل تأثير إيجابي على التدفقات التجارية فيما يتعلق بحجم معاملاتها. وتوضيح ما إذا كان التأثير ذي الدلالة الإحصائية ناتجاً عن إنشاء التجارة أو تحويل التجارة أو كليهما. وحتى يمكن تقدير هذه التأثيرات بشكل منفصل يتم تضمين متغير ثنائي آخر يوضح أنه فى حال كانت البلدان المستوردة والمصدرة أعضاء في اتفاقية التجارة الحرة فإن ذلك سيحقق إنشاء التجارة، أما المتغير الثنائي الثاني فيوضح أنه فى حال كان أحد الشركاء التجاريين ليس طرفًا في اتفاقية التجارة الحرة فإن ذلك يشير إلى تحويل التجارة.

نقاط القوة والضعف في نموذج الجاذبية:

يُستخدم نموذج الجاذبية كأداة لتحليل التجارة، وذلك لأن النموذج لديه قوة تفسيرية عالية، كما أن البيانات الخاصة به متاحة على نطاق واسع. تتمثل نقاط القوة الرئيسية في تقييم اتفاقيات التجارة الحرة للنموذج، فى أنها تسمح للمحلل بالتحكم في المتغيرات المتعددة المتعلقة بالتجارة وتحديد أي التغييرات في تجارة الدولة بسبب اتفاقية التجارة الحرة، ومن ثم يمكن بعد ذلك استخدام هذه التقديرات الكمية في حسابات الرفاهية. وبالرغم من ذلك، قد ينتج عن النموذج نتائج مضللة إذا كانت البيانات غير دقيقة أو تم حذف المتغيرات المهمة من نموذج التقدير. على الرغم من أن طريقة تقدير نموذج الجاذبية تتناول معظم البيانات الأساسية وقضايا المواصفات التي تنشأ عند التنفيذ، إلا أن هناك مشكلات أخرى أكثر تعقيدًا، على سبيل المثال وجود قيم صفرية للتجارة البينية (Martin and Pham. 2008) ، وظهور مشكلة التحيز فى المربعات الصغرى العادية عندما يكون هناك تمايز في نموذج لوغاريتمي خطي ، وكذلك تجانس اتفاقيات التجارة الحرة. (Silva and Tenreyro. 2006)

يحتاج صانع القرار إلى توخي الحذر عند تفسير أي نتائج من تقديرات نموذج الجاذبية، لأن التأثير المقدر لاتفاقية التجارة الحرة يكون جيد عندما تكون البيانات المستخدمة في التقديرات جيدة. وإذا كانت البيانات غير موثوقة المصدر، فإن نتائج نموذج الجاذبية ستكون أيضًا غير موثوقة. وهناك قيد آخر مهم في بناء نموذج الجاذبية، حيث يفترض نموذج الجاذبية الأساسي أن التبادل التجارى بين بلدين يعتمد فقط على السمات الاقتصادية المتضمنة بالنموذج لكل منهما. ومع ذلك، فإن مجموعة المتغيرات الأساسية قد لا تنتج واقعًا ذو مصداقية إما بسبب حذف المتغيرات المهمة أو لوجود خطأ في القياس. على سبيل المثال، يهدف متغير المسافة في النموذج إلى قياس تأثير تكاليف التجارة على التدفقات التجارية. لكن مقاييس المسافة المتعارف عليها لا تعكس تكاليف التجارة بشكل كامل، والتي يحددها العديد من العوامل الأخرى، مثل جودة البنية التحتية لوسائل المواصلات وأوقات الانتظار على الحدود. لذلك، فهناك قيود أخرى يجب إضافتها للنموذج تتمثل في أن المتغيرات الثنائية لاتفاقية التجارة الحرة هي مؤشرات مهمة للغاية لسياسة التكامل الإقليمي. فهي لا تعبر عن اتساع وعمق اتفاقية التجارة الحرة فحسب، ولكنها ببساطة تحدد ما إذا كانت التجارة موجودة أم لا، وما هي الدول المشاركة فيها. ونظراً لخطورتها، قد تنسب هذه المتغيرات الثنائية البسيطة بشكل غير متعمد فى زيادة التجارة وتحويلها إلى اتفاقية تجارة حرة لأنها من المحتمل أن تكون مرتبطة بعوامل أخرى، مثل مشاركة الإنتاج الإقليمي،

ونشر التكنولوجيا، وحرية السفر داخل المنطقة، أو الجهود الدبلوماسية المشتركة، التي قد تكون الدوافع الحقيقية لزيادة التجارة الإقليمية.(Baier and Bergstrand. 2007).

نتائج النموذج:

أشارت نتائج جدول (٢) أن معظم المتغيرات بنموذج الجاذبية قد حققت الإشارات المتوقعة طبقاً للأساس النظرى المبنى عليه النموذج، كما تأكدت الدلالة الإحصائية لتلك المتغيرات. حيث يمكن استخلاص بعض النتائج المثيرة للاهتمام من خلال مقارنة قيم متغيرات نموذج الجاذبية التقليدي عبر نماذج الكتل الإقليمية الثلاث نذكرها أولاً كما يلى:

- اتضح أن متغير "المسافة" سالب كما هو متوقع ومعنوي إحصائياً فى النماذج الثلاث. ويلاحظ أن تأثير المسافة كان أقوى بين مصر و إقليم غرب ووسط إفريقيا، حيث بلغت قيمة المعامل -١.٢٧٨ مقارنة بإقليم شمال وجنوب شرق إفريقيا، حيث بلغت قيمة معامله -٠.١٧٣. يشير ذلك إلى أن تكاليف التجارة (اللوجيستيات) أكثر تثبيطًا بالنسبة لإقليم غرب ووسط إفريقيا من إقليم شمال وجنوب شرق إفريقيا. ومن ثم يتم استنتاج أن الاستثمار فى البنية التحتية الخاصة باللوجستيات فى إقليم غرب ووسط إفريقيا سوف يعزز التجارة فى هذا الإقليم، مما ينعكس على زيادة حجم التجارة بين مصر وهذا الإقليم.
- تبين من الدراسة أن سعر الصرف غير معنوى إحصائياً.
- تبين من النتائج الخاصة بمؤشر (العزلة) أن إشارة معاملاته كانت موجبة كما هو متوقع نظرياً فيما يخص إقليم غرب ووسط إفريقيا، بينما كانت إشارته سالبة علي عكس المتوقع نظرياً عند التعامل مع إقليم شمال وجنوب شرق إفريقيا، وكذلك عند التعامل مع النموذج القائم على القارة بأكملها. وكانت قيم تلك المعاملات السالبة صغيرة، الأمر الذى يدلل على أنها ضعيفة التأثير. حيث بلغت قيم معاملات المتغير ٠.٧٩٦ بالنسبة لغرب ووسط إفريقيا، بينما بلغت نحو -٠.١٠٢، -٠.٠٢٦ لكل من شمال وجنوب شرق إفريقيا، ونموذج إفريقيا بأكملها على الترتيب.

جدول (٢): نتائج نموذج الجاذبية لتوقعات أثر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على التجارة الزراعية المصرية (٢٠٠٠-٢٠٢١)

المتغير التابع هو الصادرات الزراعية بين مصر والدول الإفريقية بالنموذج ij	إقليم		
المتغيرات التفسيرية	غرب ووسط إفريقيا	شمال وجنوب شرق إفريقيا	إفريقيا
ln إجمالى الناتج المحلى الزراعى الحقيقي لمصر	*٠.٤١٢	*١.٢٣٢	*١.٩٢
ln إجمالى الناتج المحلى الزراعى الحقيقي للشريك	*٠.٣٤١	*٠.٧٦٤	*٠.٧١٣
دولة داخلية (غير ساحلية) كمتغير صورى للشريك	-*٠.٢٨٦	-*٠.٤١٢	-٠.١٢٥
ln اجمالى عدد سكان مصر	*٠.١٢٥	*٠.١٨٧	*٠.٣٤١
ln إجمالى عدد السكان للشريك	*٠.٠٧٢	*٠.٨٥٣	٠.٠٦٤
ln العزلة للشريك	*٠.٧٩٦	-*٠.١٠٢	-٠.٠٢٦
ln معدل سعر الصرف الفعال الحقيقي الثنائي بين مصر والشريك	٠.٠٢١	٠.٠٠٦	٠.٠٢٠
ln المسافة بين مصر والشريك	-*١.٢٧٨	-*١.١٧٣	-*٠.٤٣٣
وجود حدود مشتركة (متغير صورى)	*٠.٢١٢	*١.٢١٤	*٠.٨٩٢

وجود لغة رسمية مشتركة (متغير صورى)	*٠.٤٦٢	*١.٤٢٣	*٠.٩٨٢
وجود استعمار سابق مشترك (متغير صورى)	*٠.٣٤١	*١.٢٣٢	*٠.٧٢٥
ln سعر استيراد الشريك	*٢.٣٣١-	*١.٢١١-	*٢.٢١٤-
عضوية CEN-SAD عندما يكون كل من مصر والشريك أعضاء (متغير صورى)	*١.٨٥٣	-	*٢.٣١٤
عضوية CEN-SAD لمصر فقط (متغير صورى)	*١.١٦٥-	-	*٠.٣٢١-
عضوية COMESA عندما يكون كل من مصر والشريك أعضاء (متغير صورى)	-	*١.٧٦٨	*١.٨٧٦
عضوية COMESA لمصر فقط (متغير صورى)	-	**٠.٢٠٩	٠.٤٢٦-
عضوية EAC عندما يكون الشريك فقط عضو (متغير صورى)	-	*٠.٨٥٢-	*٠.٢٤٣
عضوية SADC عندما يكون الشريك فقط عضو (متغير صورى)	-	*٠.٥٣٢-	*٠.٣٣٥-
ثابت	*٤.١٢٣	*٤.٣٢٣-	- **٤.٢٣٢
عدد المشاهدات	٣٠٨٠	٣٥٢٠	٦٦٠٠
R^2	٠.٥٤٢	٠.٤٧٥	٠.٣٠٤

- * معنوى عند مستوى معنوية أقل من ٥%
- ln تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي للمتغير.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNICTAD .

ويمكن تفسير ذلك بسبب الموقع الجغرافى المتميز لمصر، حيث يوجد العديد من الموانئ والمنافذ البحرية على كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وكذلك وجود الممر اللوجيستى الهام لقناة السويس، بالإضافة إلى علاقات التجارة الزراعية القوية بين مصر وتلك البلدان التى تتصف بالعزلة مثل (تونس والسنغال وأثيوبيا). وعندما يكون الأمر كذلك فيجب توقع معامل سلبى لذلك المتغير. وهذا يؤكد أن موقع مصر الجيوسياسى سوف يزيد من فرص تجارة مصر الزراعية فى القارة الإفريقية عند التفعيل الكامل لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

لتقييم التأثير المحتمل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المقترحة على التجارة الزراعية المصرية، تم استخدام منهجان بناءً على النتائج المقدرة الواردة في الجدول (٢). أحد هاذان المنهجان يعتمد على عضوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والتي تم تمثيلها فى شكل متغيرات صورية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. أما المنهج الثانى فيعتمد على استخدام النتيجة الخاصة بمتغير سعر الاستيراد المتضمن في النموذج.

فى المنهج الأول، إذا كانت قيمة المعامل موجبة عندما تنتمي كل من مصر والدولة الشريكة إلى المجموعة الاقتصادية الإقليمية نفسها، فإن ذلك يشير الى إمكانية إنشاء التجارة الزراعية. على نحو آخر تم استنتاج إمكانية تحويل التجارة إذا كانت قيمة المعامل سالبة، وذلك عندما ينتمي أحد الشركاء التجاريين لمصر إلى مجموعة معينة من الاتحادات التجارية الإقليمية ومصر غير مشتركة بهذا الاتحاد التجارى. وللحصول على التأثير الإجمالى على مصر فى هذا الإقليم يتم جمع معاملات هذين المتغيرين الصوريين.

أظهرت نتائج تقديرات هذا المنهج فيما يخص منطقة غرب ووسط إفريقيا أنه عندما ينتمي كل من مصر وشريكها التجارى إلى المجموعة الاقتصادية لتجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، تبين أن النموذج يحتوي على معامل قيمته موجبة ذو دلالة احصائية بلغ ١.٨٥٣، مما يشير إلى إمكانية إنشاء التجارة. لكن عندما ينتمي واحد فقط سواء مصر أو شريكها التجارى إلى

(CEN-SAD) فإن النتائج تشير الى إمكانية تحويل التجارة في هذا الإقليم بشكل عام، هذا وقد بلغت قيمة معامل المؤشر -١.١٦٥ وهو معنوى احصائياً. وبالتالي، فإن التأثير الإجمالى لإنشاء اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في منطقة غرب ووسط إفريقيا على التجارة الزراعية فى مصر هو إنشاء التجارة التي قد تصل إلى ٠.٦٩. ويستنتج من ذلك أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد تزيد التجارة الزراعية بين مصر والدول الأفريقية في منطقة غرب ووسط إفريقيا بنحو ٦٩%.

أما فيما يخص تجارة مصر الزراعية مع إقليم شمال وجنوب شرق إفريقيا، أظهرت النتائج عبر ثلاث من اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية وهي: المجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقى SADEC وتجمع شرق إفريقيا EAC والسوق المشتركة الشرقية والجنوبية لإفريقيا COMESA ، أن قيم معاملاتها بلغت -٠.٥٣٢ و -٠.٨٥٢ و ١.٧٦٨ على الترتيب. من ناحية أخرى، إذا كان أحد الشركاء التجاريين لمصر ينتمي إلى إحدى هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية فقط، تكون إشارة المعامل سالبة.

نستنتج من ذلك أن تأثير إنشاء التجارة الصافية بلغ نحو٠.٣٨٤. يمكن أيضًا الحصول على الحد الأقصى لتأثير إنشاء التجارة الصافية من خلال جمع الحد الأقصى للقيمة الموجبة التي تم الحصول عليها وبلغت نحو ١.٧٦٨ لـ COMESA والحد الأدنى لقيمة التحويل البالغ -٠.٨٥٢ لـتجمع شرق إفريقيا EAC، ونستنتج من ذلك أن صافي تأثير إنشاء التجارة هو ٠.٩١٦. تظهر هذه النتائج أنه في إقليم شمال وجنوب شرق إفريقيا، ستؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المقترحة إلى زيادة تجارة مصر الزراعية مع هذا الإقليم بنسبة ٩١%، وهو أقصى نمو ممكن.

فيما يخص باقى متغيرات النموذج المعتادة فقد جاءت إشاراتها كما هو متوقع طبقاً للأساس النظرى المبنى عليه نموذج الجاذبية. جاءت إشارة المتغير التفسيرى الخاص بإجمالي الناتج المحلى الزراعى الحقيقى لمصر موجبة ومعنوية إحصائيا في الأقاليم الثلاث، حيث كانت قيم معاملات الأقاليم هى ٠.٤١٢، ١.٢٣٢، ١.٩٢ للأقاليم غرب ووسط افريقيا، وشمال وجنوب شرق إفريقيا، وإفريقيا ككل على الترتيب. وذلك يعنى أنه كلما زاد الناتج المحلى الزراعى لمصر كلما زادت قيم الصادرات الزراعية للأقاليم الثلاث، لا سيما تكون الزيادة أكبر بالنسبة لإقليم شمال وجنوب شرق إفريقيا، ثم لإفريقيا ككل ثم لإقليم غرب ووسط إفريقيا، وربما يرجع السبب في ذلك إلى ارتباط الصادرات الزراعية المتبادلة بين مصر وهذا الإقليم بشكل أكبر من الإقليمين الآخرين نظراً للعلاقات التاريخية ووجود لغة مشتركة مع أهم الدول في هذا الإقليم بالإضافة إلى أن معظم دول هذا الإقليم هى دول ساحلية، وهذا ما تؤكده معاملات باقى المتغيرات التفسيرية بالنموذج. حيث جاءت نتيجة متغير إجمالي الناتج المحلى الزراعى الحقيقى للشريك مشابهة لنتائج المتغير التفسيري السابق وإن كانت بقيم معاملات أقل للأقاليم الثلاث. كذلك أكد الفرضية السابقة نتيجة المتغير التفسيرى الخاص بكون الشريك التجارى لمصر دولة داخلية (غير ساحلية)، حيث كانت معاملات هذا المتغير جميعها سالبة للأقاليم الثلاث، ويوضح ذلك أن كون الدولة الشريك لمصر غير ساحلية، فذلك يؤثر على قيمة التبادل التجارى الزراعى بينهما، خاصة وأن البنية التحتية للنقل البرى في الداخل الإفريقى ضعيفة للغاية، ومن ثم تمثل عائق كبير من عوائق التبادل التجارى بين الدول الإفريقية بشكل عام.

بالنسبة للمتغير التفسيرى الخاص بعدد السكان سواء في مصر أو شريكها التجارى، فقد جاءت معاملات المتغير موجبة ومعنوية للأقاليم الثلاث، مما يدل على أن زيادة السكان تسهم في زيادة التبادل التجارى الزراعى بين مصر والدول الإفريقية، وان كانت قيمة هذا المعامل مع إقليم شمال وجنوب شرق إفريقيا هى الأكبر بين الأقاليم الثلاث حيث بلغت نحو ٠.١٨٧، ٠.٨٥٣ لكل من مصر والشريك التجارى على الترتيب.

كما بينت نتائج النموذج أن وجود حدود مشتركة، ووجود لغة رسمية مشتركة، ووجود استعمار سابق مشترك، كانت كلها متغيرات تفسيرية موجبة ومعنوية إحصائيا، يسهم وجودها في زيادة التبادل التجارى الزراعى بين مصر والدول الإفريقية والأقاليم الثلاثة محل الدراسة.

للحصول على نموذج يشمل الأثر المتوقع لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ككل على التجارة الزراعية المصرية، تم الجمع بين النموذجين الإقليمين السابقين لاستخلاص نموذج أوسع يوضح علاقة التجارة الزراعية فى مصر بالقارة حال التطبيق الكامل

للاتفاقية. أظهرت نتائج النموذج بعد الجمع بين النموذجين الإقليميين السابقين لإعطاء نموذج قاري واسع، أن أقوى إمكانية لإنشاء التجارة عندما ينتمي كل من مصر وشريكها التجارى إلى تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) حيث بلغت قيمة المعامل نحو٢.٣١٤، تليها عضوية السوق المشتركة الشرقية والجنوبية لإفريقيا (COMESA) بقيمة معامل بلغت نحو (1.876).

كما يوضح النموذج إمكانية تحويل التجارة عندما ينتمي أحد الشركاء التجاريين إلى أى من: (COMESA) حيث بلغت قيمة المعامل نحو (-٠.٤٢٦) وهى معنوية احصائياً أو عضوية (CEN-SAD)، حيث بلغت قيمة المعامل 0.321-وهى معنوية احصائياً، أو الانتماء الى تجمع شرق إفريقيا (EAC) حيث بلغت قيمة المعامل (-٠.٢٤٣). وكذلك عندما ينتمى الشريك التجارى إلى المجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)، حيث بلغت قيمة المعامل (0.335-).

على الرغم من أن غالبية الدول الشريكة لمصر تنتمي إلى (COMESA)، فإن عددًا كبيرًا من دول الساحل والصحراء (٢٩ دولة) تنتمى إلى المجموعة الاقتصادية (CEN-SAD). وبالتالي، فمن الأفضل استخدام متوسط تأثير إنشاء التجارة لكليهما لتمثيل علاقة التجارة الزراعية لمصر بالقارة بأكملها والتي تصبح ٢.٠٩٥، إلى جانب استخدام الحد الأقصى والحد الأدنى من تأثير تحويل التجارة بين مصر والقارة (-٠.٤٢٦ لـ COMESA و -٠.٢٤٣ لـ EAC)، فإن هذا يعطينا الحد الأدنى والحد الأقصى لتأثير إنشاء التجارة الصافية عند 1.852 و 1.669 على التوالي. وتشير هذه النتيجة إلى أن اتفاقية التجارة الحرة القارية سوف تزيد الصادرات الزراعية المصرية داخل القارة الإفريقية بحوالى ١٨٥.٢٠% (الحد الأقصى للاحتمال).

بالإضافة إلى المتغير الصورى للمجموعات الاقتصادية الإقليمية السابق، وجد أيضاً أن هناك متغير هام يوضح الأثر المحتمل لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وهو سعر الاستيراد في اقتصاد الشريك التجاري، حيث أشارت نتائج جدول (٢) أن معامل هذا المتغير سلبي ومعنوى إحصائياً في النماذج الثلاث محل الدراسة. حيث تشير الإشارة السالبة لمعامل هذا المتغير أنه كلما انخفض سعر الاستيراد كلما زادت الكمية المصدرة. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة مستوى الصادرات الثنائية في النماذج الثلاثة المقدرة. وأن الانخفاض في سعر الاستيراد نتيجة للتطبيق الكامل للاتفاقية، يمكن أن يُفترض أنه مساوٍ لتخفيض التعريفة الجمركية (بافتراض مرور كامل). هذا وقد استنتج نموذج التحليل أن مرونة سعر الاستيراد في إقليم شمال وشرق وجنوب إفريقيا بلغت قيمته نحو -١.٢١١، وكانت معنوية إحصائياً. بينما قدرت قيمة هذا المعامل في اقليم غرب ووسط إفريقيا بنحو -٢.٣٣١ وكانت ذات معنوية إحصائية أيضاً، أما القيمة القارية المجمعة فقد بلغت نحو - ٢.٢١٤. وتعتبر هذه النتيجة من أقوى وأهم النتائج في جميع متغيرات النماذج المقدرة. وذلك لأنها تشير إلى أن الانخفاض فى سعر الاستيراد بنسبة ١٠% يؤدي إلى زيادة التجارة الزراعية بين مصر وإفريقيا بنسبة ٢٢.١٤%. كما تشير هذه النتيجة أيضاً إلى التأثير الإيجابي المحتمل لإنشاء التجارة الزراعية الذي قد ينجم عن تخفيض الرسوم الجمركية بعد التنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبشكل أكثر تحديدًا، نظراً لأن متوسط التعريفة الجمركية للمنتجات الزراعية والغذائية هو ١٢.٤%. تم افتراض أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستلغى تلك التعريفة الجمركية بالكامل لتصبح ٠%، ليوضح النموذج الخاص بالقارة أن هذه السياسة ستؤدي إلى زيادة التجارة الزراعية بين مصر وإفريقيا (الصادرات) بنسبة ٢٧.٤٥% (وهو حاصل ضرب قيمة معامل إفريقيا -٢.٢١٤ فى ١٢.٤ وهى قيمة متوسط التعريفة الجمركية الحالية).

عموماً تظهر نتائج البحث أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المقترحة سيكون لها تأثير إيجابي من حيث تعزيز التجارة الزراعية بين مصر والبلدان الأفريقية. على الرغم من هذه النتيجة الإيجابية، افترضت الدراسة أن مصر والبلدان الأفريقية لديها إمدادات تصدير للمنتجات الزراعية مرنة للغاية وتنافسية على الصعيد العالمي لتلبية الطلب المتزايد للبلدان الأفريقية الشقيقة بعد التنفيذ المقترح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. لكن يعد هذا افتراضاً متفائلاً نظراً لوجود مشاكل توريد الصادرات فى العادة، وكذلك وجود الموقع التنافسي النسبي لموردي التصدير المحتملين للقارة الإفريقية، بالإضافة إلى وجود المشاكل اللوجستية التى تحد من مستوى المرونة.

التوصيات:

١. لتحقيق الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة القارية للبلدان الإفريقية بشكل عام ولتجارة مصر الزراعية بشكل خاص، يجب التأكيد على أهمية الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بإنشاء مراكز لوجستية داخل القارة.

٢. لا تنمية بدون طريق، ويظهر هذا المبدأ جلياً في حالة التجارة البينية الإفريقية، لذلك توصي الدراسة بسرعة الانتهاء من الطرق الإقليمية التى تنشئها مصر وتربطها بالدول الإفريقية لما لها من أثر ايجابى واضح على حركة التجارة بشكل عام والتجارة الزراعية بشكل خاص، مثل الطريق الإقليمى القاهرة – كيب تاون، والذى يربط مصر بجنوب افريقيا عبر طريق برى يمر بالعديد من الدول الإفريقية.

٣. أهمية الاستفادة من موقع مصر الجيوسياسى الفريد في زيادة فرص تجارة مصر الزراعية مع القارة الإفريقية.

٤. التأكيد على أهمية مشاركة مصر في الاتحادات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، مما يزيد فرص إنشاء التجارة الزراعية أو تحويل التجارة بين مصر والدول الإفريقية.

المراجع العربية:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي (٢٠١٨)، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/43253/b11975106.pdf

المنتدى الاقتصادي العالمي ، ٢٠٢٣ ، كيف ستعمل منطقة التجارة الحرة الجديدة في إفريقيا على دفع عجلة الصناعة الزراعية في القارة.

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، (٢٠٢٣)، النشرة الاقتصادية للصادرات والواردات المصرية.

قاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE، ٢٠٢٣. https://comtrade.un.org .

قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، FAO.٢٠٢٣ ، https://www.fao.org/statistics/ar

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، UNCTAD، ٢٠٢٣. https://unctad.org/statistics

وزارة الزراعة الأمريكية، ٢٠٢٣، خدمة البحوث الاقتصادية.

مراجع باللغة الإنجليزية:

Anderson J.; E. James, and E. van Wincoop (2003): Gravity with Gravitas: A Solution to the Border Puzzle. American Economic Review. 93 (1). pp. 170–192.

Anderson, J. (1979): 'A Theoretical Foundation for Gravity Model,' American Economic Review, 69, pp 106–116.

ECA, AU, AfDB and UNCTAD (2019): Assessing Regional Integration in Africa ARIA IX: Next steps for the African Continental Free Trade Area, United Nations Economic Commission for Africa, African Union, African Development Bank and United Nations Conference on Trade and Development, Addis Ababa,

Feenstra, R. C. (2004) Advanced International Trade: Theory and Evidence. Princeton: Princeton University Press.

Baier, S. and J. Bergstrand. (2007) Do Free Trade Agreements Actually Increase Members' International Trade? Journal of International Economics.. 71 (1). pp. 72–95.

Common Market for Eastern and Southern Africa. (2022: "Trade Policy Analysis Training Targeting Non-Free Trade Area States," Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA).

De Melo, J., and Y. Tsikata. (2014): "Regional Integration in Africa: Challenges and Prospects," WIDER Working Paper 2014/037.

East African Community (2022): Overview of EAC. East African Community (EAC).

ECA and AU (2018), African Continental Free Trade Area Questions & Answers, UN Economic Commission for Africa, Addis Ababa,

Johnson, M. E., and P. Dorosh (2017): "Tariffs, Smuggling, and Economic Welfare: A Spatial Analysis of Nigerian Rice Policy Options," Journal of African Economies, 26(4), 516–538.

Martin, W. and C. Pham (2008): Estimating the Gravity Model When Zero Trade Flows are Frequent. Economics Series. Australia: Faculty of Business and Law School of Accounting, Economics and Finance, Deakin University. 2008. Pp 72-75.

Pan African Chamber of Commerce and Industry. (2021): The Community of Sahel-Saharan States—CENSAD. Pan African Chamber of Commerce and Industry (PACCI).

Pernechele, V., Balié, J., and Ghins, L. (2018): "Agricultural Policy Incentives in Sub-Saharan Africa in the Last Decade (2005–2016) - Monitoring and Analysing Food and Agricultural Policies (MAAP) Synthesis Study." Food and Agriculture Organization of the United Nations Agricultural Development Economics Technical Study 3, Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Silva, J. and S. Tenreyro (2006): The Log of Gravity. The Review of Economics and Statistics. 88 (4). pp. 641–658.

Steenkamp, E. A., and L. Ferreira. (2020): "Identifying Regional Trade Potential between Selected Countries in the African Tripartite Free Trade Area*,"* South African Journal of Economic and Management Sciences, 23(1):1–13.